

مدرسة الحوليات وتأثيرها على الكتابات التاريخية المغربية المعاصرة

د. محمد مُسكيت

أستاذ الثانوي التأهيلي ودكتوراه في التاريخ الحديث
جامعة القاضي عياض
مراكش – المملكة المغربية



ملخّص

تندرج هذه المساهمة ضمن الدراسات المنهجية في مجال التاريخ والتي تجمع بين البعد النظري والعلمي، بمقاربة المراكز المنهجية لمدرسة الحوليات الفرنسية بمحتويات الكتابات التاريخية المغربية المعاصرة التي ظهرت بعد سنة 1976، التي تُعدّ منعطفًا مهمًا في تطور التاريخ الاجتماعي بالمغرب. ولهذا تم تحليل الأصول العميقة لمدرسة الحوليات، انطلاقًا من التاريخ الثقافي الفرنسي، منذ القرن الثامن عشر إلى حدود الزمن الراهن. وذلك بتحليل تفاعلاتها مع التطورات الفكرية والاجتماعية في أوروبا عامة وفرنسا خاصة، وهو ما جعلها تنسم بتجدد حيوي في منطلقاتها المفاهيمية والنظرية ورؤيتها للحدث التاريخي والتحقيب والمصادر والتناهج. غير أن توسيع مفهوم الوثيقة وانفتاحها على مجموعة من العلوم الإنسانية والاجتماعية وتبني تحقيب مرن ومتعدد شكليات أهم مراكزها. وانتهى الأمر برواد هذه المدرسة إلى تفكيك أسس التاريخ التقليدي وتشكيل التاريخ الاقتصادي والاجتماعي والثقافي والبيئي من جهة، وإلى التأثير على مؤرخي مجموعة من البلدان في العالم من جهة أخرى. ولما كانت مجموعة من الكتابات التاريخية المغربية المعاصرة تتبنى بشكل صريح، في مقدماتها، الأطر النظرية والمرجعية والمنهجية لمدرسة الحوليات وتعبر عن رغبتها في تحديث الكتابة التاريخية، فالموضوع يتساءل كذلك عن حدود التفاعل بين الطرفين، عبر مساهمتها من حيث تجليات التجديد على مستوى المواضيع والمصادر والتحقيب والعلاقة بباقي العلوم، ومقاربة الإكراهات الموضوعية التي جعلت آليات الكتابة التقليدية المغربية حاضرة بصيغة من الصيغ في تلك الكتابات المعاصرة، على الرغم من التحديث الذي مس عددًا من الأسس العتيقة.

كلمات مفتاحية:

الحوليات؛ الكتابات التاريخية؛ المغرب؛ المؤرخون المغاربة؛ التاريخ المعاصر

بيانات الدراسة:

تاريخ استلام البحث: ٢٢ يوليو ٢٠١٩
تاريخ قبول النشر: ٣٠ أكتوبر ٢٠١٩

DOI 10.21608/KAN.2020.149763 معرف الوثيقة الرقمي:

الاستشهاد المرجعي بالدراسة:

محمد مُسكيت، "مدرسة الحوليات وتأثيرها على الكتابات التاريخية المغربية المعاصرة"، دورية كان التاريخية، السنة الثالثة عشرة - العدد السابع والأربعون، مارس ٢٠٢٠، ص ٨٩ - ١٠٤.

Official website: <http://www.kanhistorique.org>

Twitter: <http://twitter.com/kanhistorique>

Facebook Page: <https://www.facebook.com/historicalkan>

Facebook Group: <https://www.facebook.com/groups/kanhistorique>

Corresponding author: mouskitemed@gmail.com

Egyptian Knowledge Bank: <https://kan.journals.ekb.eg>

Editor In Chief: mr.ashraf.salih@gmail.com

Inquiries: info@kanhistorique.org

Open Access This article is distributed under the terms of the Creative Commons Attribution 4.0 International License (<https://creativecommons.org/licenses/by-nc-nd/4.0/>), which permits unrestricted use, distribution, and reproduction in any medium, provided you give appropriate credit to the original author(s) and the source, provide a link to the Creative Commons license, and indicate if changes were made. نُشرت هذه الدراسة في دورية كان التاريخية للأغراض العلمية والبحثية فقط، وغير مسموح بإعادة النسخ والنشر والتوزيع وللأغراض التجارية أو ربحية.

مُقَدِّمَةٌ

بالكتابات التاريخية بصيغة الجمع، لكن هذا الأمر لا ينبغي كونها تلتقي في تناولها لتاريخ المغرب من طرف أعلام مؤرخين مغاربة متخصصين في مجال التاريخ، كمعرفة دقيقة لها قواعد ومنهج مضبوط، والذين ينتمون إلى ما يسمى عادة بالتاريخ الاحترافي أو التاريخ الجامعي، ولابد تأسيس هذا التخصص في جامعة محمد الخامس بالرباط.

وإذا كانت مجموعة من الندوات والدراسات قد تبعت مراحل تطور هذه الكتابات ووقفت عند أهم اتجاهاته وأهم القضايا التي اهتمت بها^(١)، فإن هذه المساهمة لا تستهدف تقييماً لمضمون ومنهج الكتابات التاريخية المغربية المعاصرة، وإنما تسعى لطرح تساؤل عن مدى استفادتها من مدرسة الحوليات بمختلف أجيالها. وذلك عبر التعرف على ظروف وسياق نشأتها وتحليل مدى تشبع المؤرخين المغاربة المعاصرين بمبادئها البحثية سواء على مستوى الرؤية والمنهج أو من حيث القضايا والتساؤلات المطروحة. وبعبارة أخرى: فهل اكتفى المؤرخون المغاربة باستنساخ تجربة مدرسة الحوليات؟ وإن كان الأمر كذلك فما مظاهره وما حدوده وعوائقه؟

اعتمدنا في تحليل هذا الموضوع على منهج ينطلق من رصد الظروف العميقة لظهور مدرسة الحوليات، ثم إبراز أسسها النظرية والمفاهيمية، علاوة على تحليل الآليات التي استعملتها في تفكيك التاريخ التقليدي المنغلق في الحدث السياسي والعسكري وتمجيد الفرد، والتأسيس لكتابة تاريخية تتسم بالتجديد المستمر. وتتبعنا بعد ذلك تطور الإنتاج التاريخي المغربي منذ الاستقلال سنة ١٩٥٦ لنقف عند سنة ١٩٧٦ كمنعطف حاسم في تجديد الكتابة التاريخية المغربية. قبل دراسة مضمون ومنهج وإشكاليات بعض النماذج من الأبحاث التاريخية المغربية المعاصرة، قصد الوقوف عند حدود التجديد الذي مس إشكالياتها ومواضيعها ومنظورها للحدث والتحقيب والمصادر التاريخية.

أولاً: أصول وظروف نشأة مدرسة الحوليات

١-/الأصول العميقة

إذا بحثنا في الثقافة الفرنسية عن الإرهاصات الأولى لنشأة مدرسة الحوليات فسنجد أن مبادئها قد سبق أن نادى بها مفكرو عصر الأنوار، "فولتير" (Voltaire) دعا إلى تاريخ اقتصادي وديموغرافي، وتاريخ التقنيات والعادات (...) وإلى تاريخ البنى وليس تاريخ الأحداث، تاريخ حراك وليس تاريخ جمود، تاريخ تفسيري وليس سرداً وصفيًا دغمائياً، فكانت غايته كتابة تاريخ كلي^(٢). ويبرز ذلك في كتابه حول لويس الرابع عشر حيث تخلى

تعدّ الدراسات المنهجية من القضايا التي تُوَرَّق مختلف العلوم الإنسانية والاجتماعية، لما لها من أهمية كبرى في تطوير القضايا والمقاربات وآليات التحليل. وتعتبر في مجال التاريخ المحدد الأساس في تجديد وتطوير الكتابة التاريخية وجعلها منسجمة مع مستلزمات الواقع التاريخي للمجتمعات ومعيرة عن هواجسها وتطلعاتها. وعلى الرغم من ذلك، فقد ظل الاهتمام بالأبحاث المنهجية التاريخية في العالم العربي عمومًا وبالمغرب خاصة محدودًا، حيث بقي عدد المهتمين بدراسة المدارس التاريخية المعاصرة قليلاً وغلب على مجموعة مهمة من هذه الدراسات الطابع النظري والفلسفي، بل حتى تعريب هذا الصنف من المؤلفات، وجعلها في متناول الباحثين، يشهد فتورًا واضحًا.

يرتبط التجديد مبدئيًا بالانفتاح على المدارس التاريخية المعاصرة في مناطق أخرى من العالم، بدل الانغلاق على الذات. فإذا كانت الرغبة في تجديد العديد من جوانب المجتمع المغربي خلال فترة الحماية واضحة في مجموعة من الكتابات الأدبية لتلك المرحلة، فإن الدعوة الصريحة لتجديد الكتابة التاريخية لم تبرز سوى خلال أواخر الستينيات من القرن العشرين وكان وراءها ثلة من المؤرخين الفرنسيين والمغاربة، الذين ألفوا كتابا حول تاريخ المغرب، بنظرة تحمل نسبيًا نفسًا تجديدياً. ففتحت الباب أمام مصراعيه للعديد من الباحثين منذ أواسط السبعينيات في تبنى مشروع تحديث آليات الكتابة التاريخية.

قاد هذا المشروع العديد من المؤرخين المغاربة الذين تلقوا دراستهم في الجامعات الفرنسية بمعينة عدد من الأساتذة المنفتحين على الإنتاج التاريخي الفرنسي المرتكز على منهج الحوليات. وذلك في وقت كانت فيه مدرسة الحوليات رائدة على المستوى العالمي، حيث شكلت منبعًا تغذى منه البحث التاريخي في سائر بقاع العالم سواء على مستوى الرؤية والمفاهيم أو على مستوى القضايا الإشكالية الكبرى: الحدث والوثيقة والتحقيب وماهية التاريخ. فكان بالتالي تحديث كتابة التاريخ المغربي مرتبطًا بتبني آليات اشتغال رواد هذه المدرسة. ولكن بمنطلقات ومشارب نظرية سواء كانت صريحة أو ضمنية متعددة، وباتجاهات بحثية متنوعة-الاتجاه الاجتماعي والاقتصادي والثقافي-وهو ما أفرز تفسيرات وتأويلات ذي مرجعيات ماركسية أو تاريخانية أو وضعانية أو بنيوية. ويمس هذا الغنى حتى شكل الكتابة الذي يتفرع إلى أطروحات وبحوث ودراسات وغيرها. ولذلك، فتحليل هذا الإنتاج يفرض علينا نعته

بارزة، فميز بين الأحداث المادية (الحروب والمعارك...) واللامادية والفردية والعامية. وكان اهتمامه منصبا بالأساس على هذه الأخيرة التي اعتبرها مركبة وخفية وتمتد على مدى زمني طويل، كما لها أهمية كبرى في توجيه التاريخ^(٩).

ويشاركه "ميشليه" (Michlet) في تصويره للتاريخ وللحضارة الأوروبية، وفي رسم الخطوط العريضة والمعالم الكبرى لمدرسة الحوليات. انتقد الكتابة التاريخية حول فرنسا مُبرزا أنها اقتضت على البعد السياسي والفردى، ووضع في المقابل نظرة شاملة للتاريخ بدمج المعطيات الطبيعية والاقتصادية والفكرية. وعبر عن ذلك بالقول: "لم يكن لفرنسا تاريخ، وإنما حوليات (...). ولا أحد منهم اهتم بوحدة عناصرها الطبيعية وجغرافيتها الحية ولا لدقائق تطوراتها المختلفة"^(١٠). وعلى هذا المنوال، أزال الحجاب عن نظرة مغايرة للتاريخ موضوعا ومنهجيا، ففتح مجالات بحثية بقيت خارج الكتابة التاريخية. وهذا الإحساس الجامح بضرورة التغيير والإرادة القوية في تفكيك التاريخ الكلاسيكي نستشفه في قوله: "إن التاريخ كما أراه، يظل ضعيفا في منهجه: تاريخ قليل العناية بالجوانب المادية، تاريخ يأخذ بالحسبان الأجناس ولا يأخذ بالاعتبار الأرض والمناخ والمواد الغذائية وغيرها"^(١١).

والحاصل أن انتقادات هؤلاء المؤرخين كانت تعبر عن الحاجة إلى تجديد الكتابة التاريخية المنتشرة خلال القرن التاسع عشر بفرنسا. كما أن توجهاتهم واقتراحاتهم تسعى إلى تغيير آليات تحليل التاريخ، غير أن تطبيق منطلقاتهم المنهجية والتوجيهية ظل محدودا. "فشاتوبريان" استمر في تتبع الحياة الشخصية لأمرء فرنسا والتأريخ للملكية الفرنسية، وكان اهتمامه بالتاريخ الديني جد واضح ضمن ثنايا كتابه "دراسات تاريخية". لهذا فعلى الرغم من إفصاح مؤرخي القرن الثامن عشر والنصف الأول من القرن التاسع عشر عن أهمية التاريخ الاجتماعي والثقافي وكتابة التاريخ الشمولي تحت يافطة تاريخ الحضارة، فإن مناهج بحثهم تبدو محدودة عمليا، فقد استمر اهتمامهم بجمع الوثائق والأدلة، ونادرا ما كانوا يعكفون عن تحليلها، وخلت مؤلفاتهم من الإدراك والإحساس بحقيقة التطور والتغير الإنساني. لكن يبقى ذلك الواقع محكوما بشروط موضوعية لعل أبرزها أن التاريخ لم يكن مادة دراسية مستقلة تدرس بمعزل عن باقي المواد الأدبية سوى داخل قصور الأمرء^(١٢).

عن ترتيب الأحداث زمنيا وعمد إلى تنظيمها موضوعاتيا، ويقول في هذا الصدد: "إني أرغب في ألا أكتب تاريخ الحروب، بل تاريخ المجتمع، كي أؤكد كيف عاش الناس داخل محيط عائلاتهم (...). إن موضوعي هو تاريخ العقل البشري وليس مجرد تفاصيل من وقائع تافهة"^(١٣). هكذا أنتج "فولتير" المحاولة المنهجية الأولى لاقتفاء آثار التعليل الطبيعي في تطور العقل البشري الأوروبي^(١٤). ولكن محاولته تمت وفق منظور طغى عليه الجانب الفلسفي، بيد أنها فتحت المجال للتفكير في توسيع آفاق البحث التاريخي إلى مجالات متعددة عوض الاقتصار على أخبار المعارك.

وخلال الثلث الأول من القرن التاسع عشر نادى "شاتوبريان" (Chateaubriand)، في مقدمة كتابه "دراسات تاريخية"، بكتابة التاريخ الراهن والمُعبر عن الاهتمامات الراهنة للمجتمع وضرورة اعتماد المقارنة بين أنظمة مختلفة المبادئ والأسس، مثل النظام القديم والجديد الذي ولدته الثورة الفرنسية بعد سنة ١٧٨٩. ولهذا وجه انتقادات لاذعة للمدرسة الوصفية والحتمية التي غلب على كتابتها المنظور الديني والسياسي والنظرة الجامدة للتاريخ ولغة الأديب، فدعا إلى القطع مع منطلقاتها والاهتمام في المقابل بالتحويلات التاريخية وبالأحداث، بدل الأشخاص^(١٥). لقد كان منظوره إلى المصادر التاريخية يحمل نفحات تجديدية، إذ أكد على أهمية إعادة النظر في الحوليات اللاتينية والاستناد إلى الأشعار والقوانين والعادات والتقاليد، فضلا عن الخرائط وأسماء الأعلام والأماكن^(١٦). ويقول في هذا الشأن: "إني أنصح المؤرخين الجدد بقراءة دقيقة لحوليات مختلف المناطق وتقليدها وعاداتها: فهناك يكمن التاريخ الحقيقي لفرنسا منذ نشأة الملكية بها قبل ثمانية قرون"^(١٧).

وجمع "گيزو" (M.Guzot) كل ما يمت بصلة بتاريخ فرنسا منذ القرن الخامس عشر إلى حدود القرن الثامن عشر، معتبرا أن البلاد لا تتوفر إلا على تاريخ سياسي وديني وأدبي، وينقصها التاريخ الشمولي الذي يبرز الحضارة الفرنسية في كليتها، باعتبارها تركيبا لنتائج ومخلفات الأحداث عبر مسار تاريخي طويل. ولم تستهويه الأحداث الفردية بقدر ما اتجه نحو محاولة البحث عن المرتكزات العميقة لتاريخ أوروبا عامة وتاريخ فرنسا خاصة، حيث حاول البحث عن أسس ومبادئ تنظيمها الاجتماعي، فاعتبرها عصاره وتركيبا لتاريخ طويل، جمع بين آثار التنظيم الاجتماعي للإمبراطورية الرومانية وللكنيسة وللأورستقراطية الفيودالية وللمدن التجارية وغيرها^(١٨). وهذا العمق الزمني، أكده بجعل البنية البنيوية التطور تحتل مكانة

٢/١- الظروف المؤثرة في نشأة الحوليات

تأثرت مدرسة الحوليات بالمناخ الفكري السائد في العالم والظروف السياسية والاقتصادية والاجتماعية لمطلع القرن العشرين. تشكلت الأسس المنهجية من عصارة تفاعل مؤرخي تلك الفترة مع مختلف التطورات الفكرية، التي عاشتها أوروبا آنذاك، حيث تطور علم الاجتماع وعلم النفس، فضلاً عن اندلاع الثورة العلمية وظهور النظرية النسبية. خلق ذلك جوًا فكريًا اتسم بسيادة الاحتمالات وبكون الحقيقة التاريخية نسبية، ووجودها خارج منطوق الوثيقة والواقعة التي تحتضنها، بل يتم الوصول إليها عبر التفسير والتأويل والتكامل مع العلوم الأخرى^(١٣).

إلى جانب ذلك، مارس العديد من رواد الكتابة التاريخية الأوروبية تأثيرًا يَبِينَا على مؤرخي مدرسة الحوليات، مثل الهولندي "هويزينج" (Janneke Huizinga) صاحب "حريف العصر الوسيط"، الذي كان له تأثير قوي ومباشر على تصور "لوسيان فيير" (Lucien Febvre) لمفهوم الذهنيات وطريقة كتابة تاريخ العقائد والأفكار الدينية^(١٤). أما البلجيكي "هنري بيرن" (Henri Pirenne) الذي اهتم بدراسة أصول المدن الأوربية خلال العصر الوسيط بالتركيز على أهمية البعد الجغرافي والاقتصادي والاجتماعي، واعتمد في ذلك على تحليل بعض النماذج والقيام بعملية التركيب^(١٥)، فنستشف أثر توجهاته بالخصوص عند "فرناند بروديل" (Fernand Braudel) في تحليله لتطورات العالم المتوسطي والصراع حوله بين الشرق والغرب^(١٦). كما يجب استحضار دور المادية التاريخية، خصوصاً في التجديد الذي حملته على مستوى المنهج والمواضيع وطرق التعليل. فالبنية الزمنية عند "بروديل" تمتح أسسها من الماركسية باعتبار البنية الثابتة (الجغرافيا والاقتصاد)، أي ما يطلق عليه "ماركس" البنية التحتية تؤثر على البنية الفوقية (الذهنيات). ونجد تأثير "إمانويل لوروا لاديري" (Leroy Ladury) بالماركسية واضحًا في دراسته حول مقاطعة "اللانغودوك" بجنوب فرنسا (ما بين ١٤٥٠-١٧٣٠)، عندما ربط التطورات الذهنية والنفسية مباشرة بتطورات الإنتاج.

كان لنشاط ولمجهود الأمريكيين فيما يعرف بالتاريخ الاقتصادي انعكاسات على أساليب عمل رواد الحوليات، إذ بدأت ثورة الكم أو الرقم في البحوث التاريخية في أمريكا أولاً، ومنها انتقلت إلى إنجلترا ثم إلى فرنسا وإيطاليا، أي البلدان التي تمتلك وثائق رقمية كثيرة^(١٧). ونضيف لذلك تقدم الأركيولوجيا الحديثة التي وضعت التاريخ التقليدي في قصص الاتهام^(١٨).

باكتشافها لوثائق جديدة لتنهار بذلك مقولة "لانكلوا وسينوبوس" (Ch. Langlois) و (Ch. Seignobos) "لا تاريخ بدون وثيقة" مكتوبة. لم تكن ولادة الحوليات في منأى عن الأوضاع السياسية والاجتماعية والاقتصادية للعالم خلال مطلع القرن العشرين. لقد أُرُحَتْ بظلالها على الفكر التاريخي، خصوصاً التغيرات المتصلة بصدمة الحرب العالمية الأولى التي دفعت المؤرخين إلى التأكيد على إفلاس التاريخ السياسي والعسكري الذي لم يستطع إبعاد أوروبا عن مآسي الحروب. ففي فرنسا ظهر مؤرخون شباب رفضوا التاريخ السياسي. ويحمل ذلك في ثناياه رفضاً للعبة السياسية وكل ما يرتبط بها من برلمانات وأحزاب وحكومات، فحاولوا الخروج عن المعرفة التاريخية السائدة آنذاك والتاريخ الرسمي الذي فرضته المدرسة المنهجية في الجامعات والمدارس^(١٩).

خلفت الأزمة الاقتصادية لسنة ١٩٢٩ تبعات سياسية واجتماعية (ظهور حركات سياسية راديكالية، الثورات الاجتماعية والتنظيمات النفاية...)، فرضت على المؤرخ توجيه أبحاثه نحو الاقتصاد الذي أضى يحكم ويوجه المسار التاريخي لشعوب العالم. وإن كان صدور المجلة ييناير من تلك السنة، أي قبل اندلاع الأزمة الاقتصادية في أواخر شهر أكتوبر من نفس السنة، إلا أن الظروف الاقتصادية والاجتماعية لمطلع الثلاثينيات بفرنسا كانت جد فعالة في إشعاع مدرسة الحوليات. ففي هذه الفترة حاول "سيميان" (Simiand) فهم واستيعاب الواقع العالمي ببحثه في التقلبات الاقتصادية الطويلة المدى وعلاقتها بالأزمة الاقتصادية، وكذا دراسة الأجرة وعلاقتها بالتطور الاجتماعي والنقدي. وسلك "لابروس" (Labrause) نفس المسار، حيث حلل تطور حركة الأسعار والمداخيل بفرنسا خلال القرن الثامن عشر، مؤكداً بذلك أهمية دراسة التاريخ الاقتصادي في فهم المجتمع وميكانيزمات الاقتصاد التقليدي الفرنسي من ناحية، واندلاع الثورة الفرنسية سنة ١٧٨٩ من ناحية أخرى. كما هيمنت على أعداد المجلة خلال الثلاثينيات مواضيع تتعلق بتاريخ المذاهب الاقتصادية وتطور آليات التبادل التجاري وخصائص النظام البنكي وتاريخ الهجرة والعييد ونشأة التجمعات الحضرية، وغيرها من المواضيع الاقتصادية والاجتماعية.

ثانياً: إرساء الحوليات لمرتكزات معرفية ومنهجية جديدة

إذا كان المؤرخون الألمان قد وضعوا الأسس العلمية للتاريخ خلال القرن التاسع عشر من خلال المدرسة الوضعية،

مدرسة الحوليات بعد ذلك حرباً ضروساً ضد أسس الكتابة التاريخية التقليدية، قصد تكسير بنيتها المفاهيمية والموضوعاتية وتبخيس أسس اشتغالها والخط من قيمة الممتهنين لها. ويبدو أن تلك المعارك كانت في الوقت نفسه علمية ومنهجية وسياسية وقومية^(٢٥). فإذا كان أقطاب المجلة التاريخية قد دافعوا عن الوضعية الألمانية وتشبعوا بمبادئها فكان لهم شأن عظيم وسط الجامعات الفرنسية والمنتديات الثقافية والإعلامية، فإن رواد الحوليات كان دفاعهم قويا عن القومية الفرنسية، والذي له ارتباط بدون شك بكون ستراسبورغ، التي انبثقت منها المدرسة، لم تستقل عن ألمانيا التي كانت تحت نفوذها منذ سنة ١٨٧١ إلا بعد نهاية الحرب العالمية الأولى. ومن ثمة، فيبدو أن التخلص من السيطرة السياسية الألمانية كان مرادفاً، للاستقلال العلمي والمنهجي، وذلك بمحاولة تأسيس توجه منهجي مخالف للألمان. وما يزي ذلك تأزم وضعية المواضيع البيوغرافية، حيث لم تعد الأطروحات التي تتناولها تمثل سوى ١٧% من مجموع الأطروحات الفرنسية خلال فترة ما بين الحربين^(٢٦).

ومن ناحية أخرى، كان التاريخ السياسي أشد ما كان يكرهه "مارك بلوخ" و"لوسيان فير"، خاصة شكله الديبلوماسي، فهو واجهة تحفي وراعاها الدور الحقيقي للتاريخ الذي تدور أحداثه في الكواليس، وفي البنى الخفية التي يتوجب الكشف عنها وتحليلها وتفسيرها. ووصلا إلى القناعة بأن البحث التاريخي الجدي لا يقوم على مجرد دراسة الأحداث في زمن وقوعها وتتبع تعاقبها، بل على دراسة البنية الاجتماعية والذهنية للوضعية التاريخية موضوع البحث، باعتبار أن هذا البناء شبه ثابت لا يتغير بسهولة بفعل الأحداث الفردية المتعاقبة^(٢٧).

ومنه، فرفض التاريخ السطحي والتبسيطي، الذي يتوقف عند سطح الأحداث والسبب المفرد، كان من أبرز الانتقادات الموجهة للتاريخ التقليدي. لذا نادى "جاك لوغوف" (J. Le Goff) بتحطيم هذا التاريخ الفقير والمتحفظ، وهو تاريخ مزيف متخف تحت قشرة مضللة^(٢٨). فالتاريخ السياسي لا يستطيع سر أعوار المجتمع والاقتصاد نظراً لاقترانه على الأرشيف الديبلوماسي والحربي، الذي لا يهتم إلا بالمعارك والمحاربين والمعاهدات والزعماء والقادة وبالمؤسسات الرسمية، فتبقى بذلك حقيقة ووضعية وفعالية المجتمع مستترة وراء الأحداث السياسية والعسكرية.

فقد ظهر في فرنسا بعد هزيمتها في حرب ١٨٧٠ أمام ألمانيا، جامعيون معجبون بتقنيات البحث التاريخي الألماني أسسوا "المجلة التاريخية"، وهو المجهود الذي جسده كذلك كتاب "لانغوا" و"سينبوس": "المدخل إلى الدراسات التاريخية" سنة ١٨٩٨^(٢٩)، والذي يُعدّ أول كتاب توجيهي في منهجية البحث التاريخي، حيث يوضح المراحل والخطوات المنهجية الصارمة لترتيب وتصنيف الوثائق وتحقيقتها ونقدها. وإن كانت لهذه التجربة فوائد علمية مهمة على الكتابة التاريخية، فإنها جوبهت بهجوم شرس من طرف الباحثين الفرنسيين الملتفتين حول مجلة التركيب التي أسسها "هنري بير" (Henri Beer) سنة ١٩٠٠، إذ اعتبروا أولئك الوضعايين مجرد مهتمين بالتاريخ الحديث المعتمد على الوثائق المكتوبة، لذلك سخروا من منهجيتهم الصارمة بالقول إنهم كانوا سذجا ومجرد رواة حكايات سطحية^(٣٠).

انطلاقاً من ذلك، قاد الأستاذان "لوسيان فيفر" و"مارك بلوخ" (Marc Bloch) خلال الثلث الأول من القرن العشرين، انطلاقاً من جامعة ستراسبورغ، ثورة في مجال الكتابة التاريخية. كانت غايتها هي تجاوز التاريخ السياسي والدبلوماسي والعسكري والاهتمام بجميع أوجه الحياة المجتمعية، وكذا نفخ روح قومية في دراسة التاريخ بمحاولة الاستقلال عن إمامة الجرماني مع الاعتماد على التراث الفكري الفرنسي في التأسيس لمنهجهما الجديدة^(٣١). وهكذا تم تأسيس مجلة حوليات التاريخ الاقتصادي والاجتماعي سنة ١٩٢٩. ويعلق "بيير شونو" (P. Chaunu) على هذا الحدث بالقول: "لنقر، بدون تردد: التاريخ علم الإنسان ولد سنة ١٩٢٩ وبداية ١٩٣٠"^(٣٢). وفي عددها الأول تم تحديد الأهداف الواعدة لهذه المجلة في توحيد العلوم الإنسانية والاجتماعية والانفتاح بين مختلف التخصصات، فضلاً عن الانتقال من السجال النظري إلى الإنجازات العملية^(٣٣)، التي خلخلت سير التاريخ التقليدي وأسست للتاريخ الجديد.

١/٢-محاولة تفكيك أسس التاريخ التقليدي

استدعى وضع أسس جديدة للكتابة التاريخية، تفكيك المراكز التاريخية الكلاسيكية. والجدير بالإشارة أن انتقاد التاريخ الكلاسيكي لم ينطلق بمجرد تأسيس مجلة الحوليات، بل كانت المعارك المنظمة ضد رواده قد برزت بشكل واضح منذ مطلع القرن العشرين. ويكفي هنا التطرق إلى الحملة الشرسة التي قادها "سيميان" وغيره ضد المدرسة المنهجية وسط ثانيا مجلة التركيب التاريخي منذ سنة ١٩٠٣. وقاد الملتفون حول

دائمًا عند الجغرافيين اهتمامًا بالتاريخ، وعند المؤرخين اهتمامًا بالجغرافيا^(٣٦)، بشكل يقوم على التفاعل المتبادل بين الإنسان والمجال الطبيعي وينأى عن الحتمية الطبيعية. وقد كانت أولى ثمرات هذا التقليد في كتاب "لوسيان فير": "الأرض وتطور الإنسانية" الصادر سنة ١٩٢٢، وتلته الكثير من الأعمال الرائدة السائرة في الاتجاه نفسه.

ويقوم المرتكز الفلسفي على بناء نظرية شاملة عن تطور الإنسان في التاريخ، وقد لعب الفيلسوف الفرنسي "هنري بير" (Henri Beer) دورًا حاسمًا في رسم معالم هذا المرتكز من خلال مجلته الشهيرة "التركيب"^(٣٧). وقال عنه "بروديل": "إن هذا الرجل هو إلى حد ما الحوليات قبل نشوئها، منذ سنة ١٩٠٠، وربما قبل ذلك، منذ ١٨٩٠"^(٣٨)، إذ احتضنت مجلته مشارب علمية مختلفة، منها ذوي التوجهات الاجتماعية مثل (دوركايم - سيميان..)، كما يقوم مشروعه على ضرورة التناهي والتعاون العضوي بين مختلف التخصصات، وعلى أساس أن التاريخ "علم العلوم"، بفعل كونه حصيلة كل التجارب الإنسانية. وتغذى هذا المرتكز كذلك من المنطلقات النظرية للألماني "ماكس فيبر" (Max Weber)، الذي دمج بين القانون والاقتصاد والدين وعلم الاجتماع سواء في كتابه حول الاقتصاد والمجتمع أو الأخلاق البروتستانتية والروح الرأسمالية، فاستطاع بذلك خلق منهج تكاملي لفهم وإدراك الظواهر الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والدينية الكبرى، بل ذهب "بول فاين" (Paul Veyne) إلى حد اعتبار "ماكس فيبر" رائد التاريخ الشمولي والمقارن^(٣٩).

ويرتبط بهذا الأساس في خطوطه العريضة، المرتكز السوسولوجي الدوركايمي القائم على توحيد العلوم ضمن تشكيل بناء موحد، تكون فيه كل العلوم الاجتماعية في دائرة السوسولوجيا^(٤٠)، حيث تم تحديد مجال تدخل التاريخ في جمع المعطيات التاريخية من مختلف المصادر، مع تخصص علم الاجتماع في تحليل الظواهر الاجتماعية والسياسية. وبرز هنا سعي السوسولوجيا، كعلم حديث، للهيمنة على دراسة المجتمعات وزعامة العلوم الاجتماعية. ويعد في هذا الإطار، "سيميان" من الرواد الذين دافعوا عن هذه الرؤية والداعين إلى ضرورة إدماج جميع العلوم الاجتماعية ضمن علم الاجتماع. وانتقد ما أسماه بـ "أوثان قبيلة المؤرخين" وهي تقديس الفرد والسياسة والكرونولوجيا، لهذا نادى بضرورة تحويل التاريخ من التركيز على الفرد والأبطال والعظماء والوقائع الفريدة إلى تاريخ وضعاني يهتم بدراسة الأحداث الاجتماعية المنتظمة

وتتمثل المعركة الكبرى لدى رواد الحوليات في نقد فكرة الحدث التاريخي، كما كان معروفًا ومتداولًا وسط المؤرخين التقليديين. فقد شكل استحضار الوقائع لب مفهوم الحدث لديهم، إما باعتباره شكلًا من أشكال السببية والذي يؤدي إلى نتيجة معينة أو واقعة فردية إيجابية أو سلبية، وتم استعماله كذلك كقطيعة^(٤١). وقد ظل الحديث بالأساس عن الأبعاد المادية للوقائع وعلى العكس، فالحدث التاريخي لدى رواد الحوليات، ليس معطى جاهزا ينكشف تلقائيًا للمؤرخ، وليس مجرد جمع لوقائع متفرقة، بل يعني تركيبًا علميًا للوثيقة بما يسمح بإعادة رسم الماضي وتفسيره^(٤٢). وبصيغة أخرى، لم يعد الحدث معطى جاهزًا وإنما يتم بناؤه وتركيبه من طرف المؤرخ عن طريق تمحيص مجموعة من الشواهد أو الآثار الناتجة عنه. وما يهم "لوسيان فير"، ليس الحدث بحد ذاته، وإنما كيفية وقوعه أي ضرورة تحليل وتمحيص ودراسة البنية التي تولد عنها، ووضعها ضمن البنيات المحيطة به^(٤٣). لهذا نجده يشبه الأحداث بأكوام من الحصى في حقول التاريخ، مهياة من طرف بنائين متطوعين، ثم تركت دون جدوى في الميدان، ليأتي المؤرخ -الذي شبهه بالمهندس- فيستغلها في بناء متين^(٤٤).

توجهت سهام النقد كذلك إلى الوثيقة المكتوبة، فلم يعد تقديسها أو الاعتماد عليها وحدها لأن التاريخ أصبح حسب "فرناند بروديل" هو "الإنسان والباقي"^(٤٥)، أي أن كل الآثار سواء كانت نتاجا بشريًا أو طبيعيًا (بقايا الأشجار والنباتات- الأنهار- البحيرات..) آليات للكشف عن الواقع التاريخي وتحليله. ويفترض هذا الأمر، اختلاف وتنوع الوثائق باختلاف الأزمنة والأمكنة المدروسة، فوثائق مؤرخ ما قبل التاريخ مختلفة كليًا عن شواهد مؤرخ القرن التاسع عشر أو الزمن الراهن، فبرزت بالتالي دعوة صريحة للبحث عن مصادر جديدة، مثل المقابر الأثرية والصور والرسوم والتماثيل والمصطلحات وغيرها^(٤٦). والجدير بالذكر أن هذا التصور الواعد، لم يكن يعبر عن مواقف فردية مجردة دون أساس نظري متكامل الأركان.

٢/٢-المرتكزات النظرية للحوليات

إذا تمعنا في مختلف الأبحاث الصادرة من طرف رواد مدرسة الحوليات، فإننا نقف عند كونها تتأسس على مجموعة من الأسس والمرتكزات لعل أبرزها: المرتكز الزمكاني والذي وضعه الجغرافي "فيدال دو لابلاش" (Vidal de la Blache)، ويقوم على الربط بين الزمان والمجال، وكذا دراسة التجمعات البشرية في ارتباطها عضوياً بدراسة المجال الطبيعي^(٤٧). فدعا إلى الاستفادة من منهج المؤرخين في البحوث الجغرافية. لذا نجد

ترك "بروديل" إنتاجا تاريخيا متنوعا وشكلت أطروحته حول البحر المتوسط توجهها جيدا في التاريخ، واعتبرت التأسيس النظري والمنهجي لمقارنته التاريخية. وقد شرع في إنجازها ابتداءً من سنة ١٩٢٣، حيث كان موضوعها سياسة ملك إسبانيا فيليب الثاني في النصف الثاني من القرن السادس عشر، وتوجيه من أستاذه "لوسيان فير" غير موضوع الأطروحة، لتصبح البحر المتوسط والعالم المتوسطي في عهد فيليب الثاني ملك إسبانيا^(٤٦). وهو تغيير مس المنهج والمضمون والتصوير، إذ تحولت الأطروحة من التركيز على البعد السياسي والفردى إلى تناول المجال المتوسطي في شموليته. وترمي إلى اكتشاف ما آل إليه المتوسط بعد تراجع مكانته خلال القرن السادس عشر، بسبب التجارة الأطلنتية.

يتطرق القسم الأول إلى البناء شبه الثابت للعالم المتوسطي، الذي ساهمت في تكوينه عوامل متداخلة جغرافية واقتصادية عبر مسيرة زمنية طويلة. وتوقف عند خصوصية المجال المدروس، وأبرز العلاقة الوطيدة ما بين البحر واليابس، والحضور المهم للإنسان وأنشطته. يتناول القسم الثاني اقتصادات البحر المتوسط محللا العملات والمواصلات في علاقتها مع الأوضاع السياسية خلال القرن السادس عشر، كما وقف عند إشعاع بعض الموانئ وتأثيرها الاقتصادي والحضاري. وقارن بين المجالات المتوسطية من حيث كثافة سكانها. وتعرض للمسألة المالية المرتبطة بتراجع تجارة الذهب من السودان، والكيفية التي ساهم بها ارتفاع الأسعار ما بين (١٥٣٠-١٦٢٠) في أوروبا، وانعكاساته المتفاوتة على الطبقات الاجتماعية^(٤٧).

وعالج في القسم الثالث الأحداث بوصفها لحظات كامنة منغمسة في قلب البنى العميقة والصامتة والشبه الثابتة (القسم الأول) والتي لا يمكن فهمها بمفردها لأنها ليست مجرد دبدبات سريعة ومنفردة، وإنما هي نتاج تراكمات لأزمنة بطيئة ومتوسطة السرعة. وبعبارة أخرى، فهذا المستوى يعبر عن تاريخ تقليدي لا يقوم على أساس مستوى الإنسان بل على مستوى الفرد. وتوقف هذا القسم كذلك عند القوى السياسية المتصارعة في المتوسط، وذلك بتوضيح مختلف مؤسساتها السياسية والعسكرية.

على هذا المنوال بلور "بروديل" تصوره للتاريخ، حيث جعل الأحداث والوقائع مندمجة في المجال الذي احتضنها^(٤٨). وجاءت بنية الأطروحة متوافقة مع مفاهيم الزمن والتاريخ والشمولية التي نادي بها. فإذا كان الزمن في الكتابة التاريخية التقليدية

زمنيا. وقد أنجز في هذا الشأن دراسة موسومة بالأجرة: التطور الاجتماعي والنقد، حيث اعتبر النقود، على الرغم من طابعها الاقتصادي البين، واقعة اجتماعية لأن العناصر الأساسية لبلورتها وتفسيرها ذات طابع اجتماعي بالأساس^(٤٩). كما اعتمد على تقنيات إحصائية متنوعة وعلى معلومات تاريخية قام باستخراجها من سجلات تاريخية فرنسية، ثم حولها إلى معدلات ومؤشرات رقمية، فاستنتج منها حقائق تاريخية واقتصادية مهمة^(٤٧).

أثار المشروع الدوركيمي انتقادات وسط مؤرخي الحوليات، إلا أنهم أخذوا منه عنصرين أساسيين: تمثل الأول في التحليل العميق والتفكيك الدقيق لمختلف القضايا، بدل الاقتصار على تتبعها كرونولوجيا. ويعبر "مارك بلوخ" عن ذلك بالقول: " لقد علمنا دوركيم أن نحلل بشكل أكثر عمقا، وأن نعصر مختلف القضايا جيدا"^(٤٨). أما العنصر الآخر فتمثل في فكرة وحدة العلوم الاجتماعية، إذ عمل رواد الحوليات على تكسير الحدود الجامدة بينها، فطور "بروديل" المشروع الدوركيمي باقتراح خلق "سوق العلوم الاجتماعية المشتركة"^(٤٩)، من أجل تبادل التجارب والأفكار والمقاربات (...). ولهذا ظلت المنطلقات الأصلية للحوليات قائمة على الدعوة إلى تكسير عقلية الجمود والتخصص الضيق، والتأسيس لمشروع يعتمد مبدأ التقارب بين مختلف العلوم الاجتماعية والإنسانية، وذلك بإشراك متخصصين من مشارب علمية مختلفة، مع اعتماد التجدد المستمر، وهذا ما يعبر عنه تغير عنوان مجلة الحوليات باستمرار.

٣/٢-المقاربة البروديلية للتاريخ

تحولت مجلة الحوليات إلى منبر تحلقت حوله أقلام من حقول معرفية مختلفة أعطت الانطلاقة لمنهج تاريخي جديد، لا يتسع مجال هذه المساهمة للاستفاضة في تتبع كل أجيالها بقدر ما ستركز على "فرناند بروديل" مع إشارات مقتضبة إلى بعض العناصر المحسوبة على الجيل الثالث.

نتمي "فرناند بروديل" إلى الجيل الثاني لمدرسة الحوليات، نال شهادة الدراسات العليا والتيريز في التاريخ سنة ١٩٢٣. كان لفاؤه سنة ١٩٢٠ مع مؤسسي الحوليات "لوسيان فير، والذي سيصبح أستاذه والمشرّف على أطروحته، و"فيدال دولابلاش"^(٤٥). ساهمت ممارسته للتدريس بالجزائر ما بين ١٩٢٤-١٩٣٩، وزهابه في مهمة علمية للبرازيل ما بين ١٩٣٥ إلى ١٩٣٧، في اكتشافه لعوالم جديدة، بثقافتها وحضارتها المختلفة وفي الإطلاع على أرسيفات كثيرة بالمتوسط طيلة ٢٠ سنة، كما تولى الإشراف على مجلة الحوليات ما بين ١٩٤٦-١٩٨٥.

الأبحاث الوصفية والسردية، وضرورة "تكامل التخصصات وتآزر المباحث لدراسة موضوع من شتى جوانبه"⁽⁶⁸⁾. إن القول بالتاريخ الشامل لا يعني حسب "بروديل"، تغييب الخصوصيات المحلية، حيث قام بدراسة العناصر والمميزات والسيرورات الخاصة بكل المجتمعات والحضارات المتوسطة، مستلهما مناهج البحث في ميدان الأنثروبولوجيا. كما اهتم بدراسة البناء في كلبته الجغرافية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية المتراكمة. وتتمثل مهمة المؤرخ في تحديد العلاقات الرابطة بين البنى المختلفة والمتفاوتة في العمق والتشابك، فهو الواصل/ الموصول بين الخبراء والمتخصصين، وهو المنظم والمنسق والمؤلف بين إنجازات هؤلاء جميعاً⁽⁶⁹⁾. أي أن مهمة المؤرخ تتحدد في التركيب بين نتائج مختلف التخصصات، بشكل يعالج كل أبعاد ومظاهر الأنشطة الإنسانية. وقد جسد هذا المنهج في كتابه: الحضارة المادية: الاقتصاد والرأسمالية منذ القرن الخامس عشر حتى القرن الثامن عشر الميلادي، فشكل ذلك قطيعة مع ما دأب عليه المؤرخون من سرد ووصف وتدقيق كرونولوجي⁽⁷⁰⁾.

٤/٢- بناء التاريخ السوسيو-ثقافي والبيئي

عمل رواد الحوليات من الجيل الثالث ابتداء من أواخر الستينيات (إمانويل لوروا لاديري- جاك لوغثوف- جورج ديبي G.Duby- مارك فيروت M.Furot...) على تنويع مقارباتهم المنهجية، مستفيدين من التراكم المعرفي والمنهجي الذي حققه البحث التاريخي. واستدعى ذلك الاستمرار في الانفتاح على علوم متعددة، بشكل بعيد جدا عن النظرة الانفصالية للعلوم كما وضعها ووظفها المؤرخون الوضعانيون.

وفي هذا السياق، برز اهتمام متزايد بالمواضيع البيئية (المناخ والغطاء النباتي...)، حيث نشر لادوري سنة ١٩٦٧ كتابه: "تاريخ المناخ منذ سنة ألف"، والذي تتبع فيه التغيرات المناخية وعلاقتها بتطور الإنتاج الفلاحي وتفاعلاتها الغذائية والصحية، معتمدا بالخصوص على علم المناخ. وأعقبه بـ "التاريخ البشري والمقارن للمناخ"، سنة ٢٠٠٤، والذي يكفي تصفحه للتأكد من أهمية منهج المقارنة بين أوروبا وباقي مناطق العالم من جهة، وفي التأكيد على الدور البارز للمناخ في رسم التطورات الاقتصادية والاجتماعية، وعلى الحضور القوي للإحصاء والأرقام في الكتابة التاريخية وأهميتها في فهم المسار التاريخي للمجتمعات من جهة أخرى.

خطيا وأفقيا فإن أطروحته تقوم على تعدد الأزمنة التاريخية، وعلى تصور يعتمد مقارنة عمودية قائمة على اعتبار الزمن طبقات متراكمة ومرتسبة بعضها فوق بعض كالطبقات الجيولوجية. فالزمن الطويل (الأمَد الطويل)، تم تشييده عبر مسار تاريخي طويل جدا، مما جعله شبه ثابت ويحوي أنماطا اجتماعية وثقافية وذهنية تضرب جذورها داخل المجتمعات ويمتد فعلها لقرون عديدة. ويشمل الإنسان ومحيطه ويعد بمثابة سجن يتجمع في داخله أفراد متروعي الحرية الكاملة في الفعل والقول^(٤٩). وبصيغة أخرى، فهذا الزمن يعد في الوقت نفسه عائقا يصعب تجاوزه وفاعلا في قيادة المجتمعات وتغييرها بشكل بطيء بناء على قدرات التكيف والتغيير. أما الزمن الثاني ذات الأمَد المتوسط، فيمتد من عشر إلى خمسين سنة ويشمل الاقتصاد والمجتمع، بينما يعتبر الأمَد الثالث زمنا آتيا لحظيا، فيصف فيه المؤرخ أحداثا سياسية وعسكرية يحتل فيها الفرد مركز الصدارة، فنناول فيه الصراع العثماني-الإسباني حول البحر الأبيض المتوسط، ومختلف المعارك المنصوية تحته. وقد اعتبر هذا الزمن تاريخا سطحيا وشبهه إلى حد كبير بالكتابة الصحفية، لأنه لا يتعمق في الأبعاد الشاملة والأصيلة والمتجذرة في الزمن، ولا يلعب أي دور في البناء الكلي^(٥٠).

إن تفتيت الزمن التاريخي إلى أزمنة متفاوتة في سرعتها، غاية الكشف عن صورة متنوعة للاجتماع البشري، دون أن يعني ذلك إحداث قطيعة بين الأزمنة الثلاث، إذ يعيد بعد ذلك المؤرخ للأزمنة وحدتها حيث تتفاعل وتتكامل الوحدات الزمنية الثلاث لتحدد حركة التاريخ. وينسجم التقسيم الزمني والموضوعاتي لأطروحة "بروديل" مع مفهومه للتاريخ، فالتاريخ تدور أحداثه في البنى الخفية التي يتوجب الكشف عنها وتحليلها وتفسيرها. وقد عرفه بكونه كل شيء "الأرض والمناخ والحركات الجيولوجية، التاريخ علم الإنسان، شريطة أن تكون كل علوم الإنسان بجوارحه، والتاريخ أداة لمعرفة الإنسان"^(٥١).

ويوضح تصوره لعلاقة التاريخ بباقي العلوم بالقول: "كان مراد "لوسيان فيير" أن نضع التاريخ في ورشات ضربة رجال اقتصاد والسوسيولوجيين والجغرافيين، وقد كنت إلى حد ما الرجل العلمي، ومحقق هذا المشروع. لقد مثل ذلك إمكانية تفتح مأوى للعلوم الإنسانية، التي لم تكن تجد مكانا يأويها ضمن المعمار الجامعي التقليدي"^(٥٢). وعلى العكس من "فيير" الذي يستعمل التاريخ الإجمالي، يوظف "بروديل" مفهوم الشمولية، وينادي بسوق مشتركة للعلوم^(٥٣)، بهدف تجاوز

والخاص أن حيوية التطورات والمراجعات في المنطلقات والتوجهات المنهجية والمواضيع أفرزت تفكك التاريخ إلى فروع متعددة: التاريخ الاقتصادي والتاريخ الاجتماعي والتاريخ الأنثروبولوجي والتاريخ الديموغرافي والبيئي وغيرها من التخصصات المتعددة التي تبرز مدى التداخل القوي بين العلوم الاجتماعية المتعددة وصعوبة تجزئ الفعل المجتمعي لكون الزمن ظاهرة اجتماعية كلية. هذا فضلاً عن ازدهار "الميكرو تاريخ"، أو التاريخ المجهرى المرتكز على الفرد والمجموعات الصغرى، وذلك لإعادة الاعتبار للعناصر الجزئية والأماكن المهمشة^(٤٤)، ومسائل دقيقة ومحدودة زمنياً ومكانياً وفق مقياس ينطلق من الجزء بدل التاريخ الشمولي المتبني للمقاربة البنوية والوظيفية. وازدهر هذا المجال مع العديد من المؤرخين الإيطاليين مثل "إدواردو غراندني" (E.Grandi) و"جوفاني ليفي" (G. Levi) و"كارلو جينزبرغ" (C.Ginzburg) الذي تناول في كتابه الدود والجبن، مسار حياة الطحان "منوشيو"، خلال أواخر القرن السادس عشر، كمنطلق للتعرف على الحياة الاجتماعية والثقافية والدينية بإيطاليا بناءً على سجلات وتقارير محاكم التفتيش. أما في فرنسا فبرز في هذا المبحث على وجه خاص كل من "برنارد لوبوتي" (B. Lepetit) و"جاك روفيل" (J.Revel).

وقد اعتبر البعض هذا الاتجاه كطريقة لتحليل العام، وله روابط قوية بالتاريخ الشمولي، وذلك في الوقت الذي يراه آخرون كمبدأ في السرد البيوغرافي أو المونوغرافي. لكن المؤكد أن العديد من الأبحاث عملت بطريقة ضمنية على التقريب بين طرق التاريخ المجهرى والتاريخ الشمولي، في إطار التاريخ المجهرى الشمولي الذي يتتبع الأفراد والأشياء والأدوات والتفاعلات، بل حتى الأحاسيس في بعدها المحلي والعالمى^(٤٥). وذلك وفق مقارنة التاريخ المتصل (Histoire connectée).

هكذا يظهر أن الحوليات اتسمت طوال مسارها بالتجديد المستمر والتفاعل مع القضايا الفكرية والمجتمعية المستجدة. وتميزت كذلك بانفتاحها على عدد من المجالات الجغرافية الأخرى وتبني مقارباتها من طرف مؤرخين خارج فرنسا، إذ نجد ممثلين عنها في الهند والبرازيل والسنغال وتركيا، مروراً باليونان وتونس^(٤٦). وفي هذا الصدد، برز مؤرخون مجددون في شمال أفريقيا منذ أواسط السبعينيات حاولوا تبني مقاربتهم، ولتوضيح ذلك سنحلل بعض الإنتاجات التاريخية المغربية، قصد الكشف عن مدى تفاعل أصحابها مع مدرسة الحوليات.

لقد اكتست المعلومات أهمية بارزة في معالجة الكم الهائل من الأرقام والبيانات. فحسب هذا المؤلف، فلمؤرخ خيارين: إما أن يتمكن من المعلومات أو يفرض^(٤٧). ويحمل هذا الأمر دلالة كون حدود التاريخ لا نهائية وحيويته الكبيرة في تتبع التطورات المجتمعية، فبعد الهيمنة الواضحة للجغرافيا زمن التأسيس بدا واضحاً حتى أواخر السبعينيات الوقع القوي للرقم والإحصائيات على الكتابة التاريخية. هذا فضلاً عن التعامل مع مفاهيم العلوم الاجتماعية الأخرى انطلاقاً في حدود وظائفها الإجرائية في حقل التاريخ^(٤٨). وتمثل أهم تجديد في هذا الجانب في الانتقال من دراسة البناءات والطبقات الاجتماعية إلى دراسة الرموز والطقوس والخطاب والممارسات الثقافية^(٤٩). وهكذا في ظرف أقل من نصف قرن، أي ما بين (١٩٢٩-١٩٧٩) توسعت إمبراطورية التاريخ، الذي عرف ثورة حقيقية مست طريقة التفكير والمعرفة والمنهج^(٥٠).

وسيراً على نفس المسار التجديدي والحيوي، تم ربط تجديد الكتابة التاريخية خلال الثمانينيات بضرورة تجاوز الزمن الجامد، وإعادة الاعتبار للحدث باعتباره إحدى خصوصيات التاريخ وأهم لبناته ووظائفه^(٥١)، وهو ما سماه "بيير نورا" (P.Nora) "عودة الحدث". وفي ارتباط مع ذلك، دافع العديد من المؤرخين، سواء في فرنسا أو غيرها من الدول الأوروبية، عن أهمية الفرد والمهمشين (المجانين والأطفال والعبيد...) والأفراد العاديين في سر أغوار التاريخ، وعن ضرورة تجاوز المنطلقات البنوية. وبدأت بعض الكتابات التاريخية في تناول الأحاسيس، فشكلت بعض الأدوات البسيطة آلية أساسية لدراستها، وتميز في هذا المجال "ألان كوربان" (A.Corbain) في دراسته حول الأجراس بالقرن الفرنسية خلال القرن التاسع عشر، فتوصل إلى كون هذه الأداة البسيطة تحتل مركز التنظيم المجالي القروي والعلائقي والرمزي، ومحط السعادة والخوف وغيرها من الأحاسيس الإنسانية، فضلاً عن احتضانها لدلالات قوية بخصوص الصراع بين السلطة الدينية والمدنية^(٥٢). وظهرت في الوقت نفسه، مواضيع تتعلق بالذهنية الجماعية (الموت- الحب - الأحلام...) كتييمات معبرة عن عمق الحياة البشرية.

ومن ناحية أخرى، تجددت النظرة إلى المواضيع ذات الطبيعة السياسية سواء في المنهج أو مستويات النظر، حيث فرضت الإشكالات المرتبطة بالسياسة نفسها مجدداً على التاريخ، فبرزت العودة إلى الحدث السياسي باعتبار السلوك السياسي للجماعات والأفراد من مقومات الذهنية الجماعية^(٥٣).

ويمكن اعتبار المحاولة التي كان وراءها سنة ١٩٦٧ إبراهيم بوطالب وعبد العزيز أمين وبعض المؤرخين الفرنسيين، نموذجاً للدراسات التاريخية المندرجة ضمن هذا الاتجاه، حيث قاموا بتأليف كتاب مدرسي شامل يغطي مختلف حقب التاريخ المغربي^(٦٨). وأكدوا على أن هدفهم هو محاولة كتابة تاريخ بنيوي يركز على دراسة البنيات على حساب الكرونولوجية البسيطة. كما اعتمدوا مقارنة تركز على التطورات البيئية للحضارات ولاتجاه الاقتصاد وميادين التبادل الفكري على حساب التاريخ السياسي أو السلطاني^(٦٩). وقد أعطى الكتاب الأهمية للتاريخ الاقتصادي للمغرب وحاول إبراز دوره في التاريخ العالمي. ويبدو تأثير مدرسة الحوليات واضحاً في هذه المحاولة، غير أن محدودية توظيف المادة المصدرية المتعلقة بالتاريخ الاقتصادي والاجتماعي للمغرب صبغت الكتاب بطابع التعميم^(٧٠).

وسيراً على نفس النهج وبمقاربة تجديدية أكثر وضوحاً وبانفتاح واسع على أساليب كتابة الحوليات، ساهم ثلة من أساتذة التاريخ في كلية الآداب بالرباط في وضع أسس تجديدية للكتابة التاريخية المغربية. وأجمع الباحثون على كون مناقشة أحمد التوفيق سنة ١٩٧٦ لأطروحة انعطافة حاسمة في التأليف التاريخي. لقد اهتم بالتاريخ الاجتماعي لمنطقة جبلية مستنداً على وثائق فريدة ومتنوعة ومنهج جديد ورؤية مُجددة لصياغة أطروحته المعنونة بـ "المجتمع المغربي في القرن التاسع عشر: إينولتان ١٨٥٠-١٩١٢"^(٧١). ولعل الانغماس في المجتمع المحلي المدروس واستيعاب ميكانيزمات اشتغاله وتمكنه من مختلف الأشكال الأدبية التراثية والاطلاع على كتابات رواد مدرسة الحوليات وأبحاث "روبير مونتاني" (R.Montagne) و"جاك بيرك" (J.Berque) و"ميشوبيلير" (E.Michaux-Bellaire)، كلها عوامل ساهمت في صياغة هذه التجربة الغنية. وتطرح هذه الأطروحة وباقي الأطروحات والدراسات التي أعقبتها أسئلة عديدة بخصوص مدى التجديد الذي مس المصادر والمواضيع والمقاربة والتناهج والتحقيب. فما تجليات وحدود تجدد الكتابات التاريخية المغربية بعد سنة ١٩٧٦؟

١/٣- المصادر والمواضيع

قام جل مؤرخي المغرب بتوسيع مجال الوثيقة التاريخية ليشمل بالإضافة إلى أرشيف الإدارة المخزنية باقي وثائق مكونات المجتمع. فأصبح المصدر التاريخي يشمل بالإضافة إلى مصادر الهيستوغرافيا الكلاسيكية مصادر أخرى لم يكن

ثالثاً: حدود تأثير الحوليات على الكتابات التاريخية المغربية

تجدد الإشارة إلى أن التساؤل عن حدود تأثير مدرسة الحوليات على المؤرخين المغاربة المعاصرين، يستمد مشروعيته من كون المغرب قد كان تحت نظام الحماية الفرنسية (١٩١٢-١٩٥٦) عندما تم تأسيس مجلة الحوليات من جهة، والانفتاح المبكر لعدد من المؤرخين المغاربة والجامعات المغربية على الدراسات المنهجية التاريخية في فرنسا من جهة أخرى.

وإذا حاولنا تجاوز أسباب عدم تأثر الكتابات التاريخية المغربية بالحوليات خلال فترة الحماية، فنظرنا إلى الإنتاج التاريخي المغربي بُعيد الاستقلال، فستبدو لنا غلبة الكتابة الإخبارية التقليدية التي تعد امتداداً للتاريخ المغربي التقليدي القائم على جمع الأخبار وربطها في تسلسل كرونولوجي، مع الاهتمام القوي بالحدث السياسي والتأريخ للأسر العلمية والشرفاء والشخصيات السياسية. وهو تاريخ تقلده أساساً الفقهاء والمتصوفة، فرفعوا من قيمة الرواية على حساب التحليل، ومن مكانة الزعامات الدينية والسياسية على حساب باقي مكونات المجتمع، في قالب أسلوبى وأدبي محض. ويبدو من إنتاجات هؤلاء الإخباريين الانفتاح النسبي لبعض رواد هذا التيار على البادية المغربية، مع نفي للوثيقة الاستعمارية. ولعل المثال البارز في هذا الصدد هو محمد المختار السوسي ومحمد الإغزاري اللذان خصص كتاباتهما لتاريخ منطقة سوس.

بجانب هؤلاء الإخباريين برز عدد من المجددين الراغبين في كتابة تاريخ تركيبي للبلاد خلال الخمسينيات. وجاء ذلك في سياق الحاجة الملحة للمؤلفات المدرسية قصد بناء الدولة الوطنية الموحدة التي قسمها المستعمرون إلى ثلاث مناطق نفوذ. فكانت الجهود منصبه على تنقيح تاريخ البلاد من الشوائب الإيديولوجية والتفسيرات الاستعمارية من ناحية، ومحاولة كتابة تاريخ وطني تركيبي متشبعين بآليات البحث التاريخي الجديدة، كما تم وضع أسسها في أوروبا من ناحية أخرى. وقد استمر هذا الاتجاه الوطني حتى منتصف السبعينيات، معتمداً على الوثائق المخزنية، في مقارنة الوظائف التي قام بها المخزن في تاريخ البلاد والوقوف عند الوحدة التي ميزت مجاله أو التأكيد على مظاهر يقظته خلال القرن التاسع عشر وإبراز أهمية الظروف الداخلية من حيث هيمنة الطابع المحافظ على النخبة المخزنية والمجتمع في محدودية نتائج الإصلاحات والخضوع بالتالي للحماية^(٧٢)، أو بفعل قوة الضغوط الاستعمارية وتباين ميزان القوى بين المغرب وأوروبا.

ومظاهر اجتماعية وثقافية ظلت متوارية عن سطح الأحداث، بالرغم من فعاليتها في رسم مسار التاريخ المغربي. وفي هذا السياق، استعمل عبد الأحد السبتي آداب المناقب والتراجم لدراسة التراتب الاجتماعي في مدينة فاس ما بين القرنين السابع عشر والعشرين. وعبر عمر أفا عن الحاجة الملحة للنوازل الفقهية بالقول: "أصبح أمرًا تفرضه ضرورة البحث عن مصادر جديدة لكتابة التاريخ الاقتصادي والاجتماعي"^(٧٣).

ويتضح لنا هنا الترابط القوي بين اتساع مفهوم الوثيقة وتعدد مجالات البحث التاريخي. فلم تعد كما كانت في الماضي تقتصر على أخبار الأمراء وأحداث المعارك، إذ انتقل الاهتمام من الحدث السياسي الوطني إلى قضايا متنوعة، وذلك بدراسة البنات الإنتاجية والاجتماعية والذهنية. ويظهر ذلك في توزع أبحاث المؤرخين المغاربة المعاصرين بين كتابات التاريخ العام والمؤلفات المونوغرافية^(٧٤). ويندرج ضمن الصنف الأول: مجمل تاريخ المغرب للمؤرخ عبد الله العروي والمجتمع والسلطة والدين بالمغرب في العصر الوسيط للمؤرخ محمد القبلي، وكذا تاريخ المغرب المعاصر والحديث للمؤرخ إبراهيم بوطالب. ويعد المؤلف الموسوم بتاريخ المغرب: تحيين وتركيب، أهم محاولة لكتابة تاريخ تركيبي للمغرب من طرف أقلام متعددة.

ومن ناحية أخرى، فإن الإنتاج المونوغرافي يمكن تقسيمه حسب مواضيعه إلى مونوغرافيات التاريخ الاقتصادي، مثل دراسات عمر أفا حول النقود والتجارة المغربية خلال القرن التاسع عشر. وتتفرع مونوغرافيات التاريخ الاجتماعي إلى ثلاثة أصناف: المونوغرافيات المحلية التي تناولت بعض القبائل أو المناطق والحواضر المغربية، ومنها دراسة أحمد التوفيق حول "إينولتان" والعربي مزين حول "تافيلالت" وعلي المحمدي حول "أيت بعرمان"، ومن سار على دربهم. ويتمثل الصنف الآخر في المونوغرافيات المخصصة لبعض الفئات الاجتماعية: مثل النخبة المخزنية أو الأئمة والمحميين واليهود والمهمشين، أما الصنف الأخير فتناول بعض المواضيع الاجتماعية مثل التراتب الاجتماعي والمجاعات والأوبئة والطب والتعليم. أما مونوغرافيات التاريخ الثقافي فقد تمحورت أساسًا حول التصوف بدراسة مختلف الزوايا التي يضمها المغرب، مع بروز متأخر لعدد من المهتمين بتاريخ الموت والخوف في مبحث تاريخ الذهنيات. وظل الاهتمام بالمونوغرافيات السياسية حاصرًا سواء في تناول علاقة القبائل بالسلطة المخزنية أو بالتوسع الاستعماري ودراسة المقاومة والحركة الوطنية أو العلاقات الخارجية للبلاد مع القوى الأجنبية أو تناول قضية انتقال الحكم.

المؤرخون يعيرونها أي اهتمام لارتباطها بميادين معرفية أخرى كأدب النوازل والحسبة والمناقب والعقود العدلية، وغيرها. وفي هذا الإطار، أصبحت الوثيقة كل ما يدل على الماضي سواء كان لغرض التأريخ أو لأغراض أخرى غير مرتبطة به، بل تم إضفاء أهمية كبيرة على هذا الصنف الأخير، لاعتبارين فمن ناحية لم يكن الهدف من صياغته هو التأريخ، وهو ما يضي عليه طابعا موضوعيا فغدا العديد من المؤرخين مطمئنين له، ومن ناحية أخرى فهو يتناول القضايا الاجتماعية والاقتصادية، بشكل واسع. غير أنه يطرح مجموعة من الإكراهات.

لقد عانى الجيل الأول من صعوبات جامدة، سواء في الحصول على هذه المصادر أو استغلالها، إذ لم يكن الحصول عليها أمرًا سهلاً حيث تتناثر بين أيادي عائلات متعددة وأماكن وإدارات متباعدة. فهذا عمر أفا يتحدث عن جمع المادة المصدرية واستغلالها: "تطلب منا الحصول على الوثائق الوطنية التنقل بين المكتبات المغربية وبعض المكتبات الأجنبية وكانت الحيلة هي ما جمعناه من مئات النماذج المتفرقة: من الطرر والتقاييد والجداول وشوارد النوازل والألواح، ومن الرسائل المخزنية ووثائق الخواص. وقد تطلب تحقيق هذه الوثائق وتحليلها واستغلال مادتها جهدًا ووقتًا ليس بالقليل"^(٧٥).

وهكذا كانت وظائف مؤرخي هذه المرحلة متعددة: التنقيب والجمع والتحقيق قبل المعالجة والتحليل والتركيب، فاستطاعوا تكوين مادة كفيلة ببناء الأحداث التاريخية وتركيبها وفق الإشكاليات المؤطرة لبحوثهم. وعلى الرغم من ذلك، فقد ظلت آليات اشتغال المدرسة التقليدية في هذا المستوى حاضرة خصوصًا على مستوى جمع المادة المصدرية. لكن ظل الإيمان راسخًا بضرورة استعمال مصادر متنوعة، وهو ما تؤكدته مقدمات الأطروحات وعقد ندوات بخصوص التاريخ وأدب النوازل والمناقب والفقه وإصدار دراسات متعلقة بالتاريخ واللسانيات والتاريخ والذاكرة وغيرها من المواضيع التي تدل على الرغبة الجامحة في توظيف دعائم جديدة.

بناءً على ما سبق، فالوثيقة التاريخية شملت العديد من الأصناف المختلفة المصدر والغاية والأسلوب، حتى غدا تقييم الكتابات التاريخية مبنيا على مدى استحضارها لهذا التنوع الكفيل بالكشف عن الواقع بكل مكوناته وبنياته سواء في توازنها أو تناقضاتها. فتوظيف الأهازيج والأشعار والأمثال والعقود العدلية المختلفة الأغراض والألواح العرفية والرواية الشفوية وغيرها يعطي صورة مغايرة لما دأبت المصادر التقليدية على إبرازه، ويسلط الضوء على فئات اجتماعية

وكانت الاختيارات المنهجية لباقي الرواد المجددين مبنية بشكل إرادي وبنفس تجديدي جد واضح. فيعتبر تفكيك مختلف البنيات من صميم عملهم لفهم واستيعاب التحولات، قبل إعادة تركيبها من جديد، لهذا برزت إشكاليات تتعلق بالإصلاح والتطور الحضاري، فضلاً عن اهتمام متزايد بدراسة المؤسسات مثل الفقهاء والقضاء والتعليم. ونستحضر هنا دراسة عبد المجيد القدوري التي تناولت إشكالية هيمنت على مختلف الأدبيات العربية خلال القرن التاسع عشر، تتعلق بتقدم الغرب وتخلف العرب، وذلك في قالب ومضمون تجديديين ويفرضيات متعددة، مستحضراً مختلف التفسيرات السياسية والاقتصادية لها، وصاغها بلفظ: "لماذا تمكنت أوروبا من الإقلاع في العصر الحديث (...). في حين لم يوفق المغرب في محاولاته التجديدية والتحديثية خلال الفترة نفسها؟"^(٧٦). ويتضح هنا أن الهدف هو فهم واستيعاب وتفسير تباين المسار التاريخي للمغرب وأوروبا ما بين القرنين الخامس عشر والثامن عشر. فوقف عند البعد الثقافي بشكل بارز، حيث درس الذهنية المغربية في كامل أبعادها ومقارنتها بنظيرتها الأوروبية مع استحضار أهمية المد الإيبيري في انكماش البلاد. وكانت الغاية من ذلك هي البحث عن جذور عرقلة المحاولات التحديثية التي قادها مجموعة من السلاطين المغاربة خلال تلك الفترة.

ومن جانب آخر، يستعدي التعامل مع مختلف المصادر، حسب عبد الله العروي، تبنى آليات وطرق تعامل ضابط التحقيق مع الآثار المادية التي يخلفها المجرم^(٧٧)، وهو يذكرنا في هذا المستوى الشكلي بالدقة والتمحيص المتأنيين اللذان تعامل بهما المؤرخ الألماني "ليوبولد فان رانكي" مع مصادره. غير أن توظيف مضامين هذه المصادر الجديدة ينأى عن استعمالاتها المباشرة للتحقق والتدقيق في زمن الوقائع أو طبيعة الفاعلين، ويعتمد في المقابل على البحث عن البنيات المؤطرة لها، ومن هنا "ضرورة التعامل مع كل صنف منها تعاملاً خاصاً، بهدف ترويض أفكارها وإدخالها في نسق خاص يتفاعل فيه المضمون في سياق موضوع منسجم وموحد، كما يصنع الرسام تماثلاً، حيث تتعمق كل فكرة لتتخذ أبعادها في السياق فتشكل أجزاء متلاحمة تحقق الفكرة العامة للموضوع المعالج"^(٧٨). إننا هنا أمام عمل فني، يتشكل من تركيب لأجزاء متفرقة، لم تكن تحمل أية دلالة قبل دمجها. وعلى هذا المنوال، يتعدى التعامل مع المصادر التاريخية الوقوف عند جوانبها الشكلية فقط إلى التساؤل عن وظائفها ودلالاتها الدينية والاجتماعية والسياسية.

وتشكل هذه المونوغرافيات مجال التقاء الكتابة التقليدية العتيقة مع آليات الكتابة الحديثة كما وضع أسسها رواد مدرسة الحوليات، هذا فضلاً عن إيلاء أهمية كبيرة للحكي مع الرغبة الجامحة في الدراسة المستفيضة للسلطة المخزنية، إذ ظلت تيمة المخزن حاضرة في تلك المونوغرافيات إما بشكل صريح أو ضمني. كما أن الحضور القوي للقرن التاسع عشر يبرز استمرار هم الدفاع عن الوطن، كما تم التأسيس له قبل الحصول على الاستقلال، في أبحاث المؤرخين المعاصرين، بل حتى مرحلة الحماية (١٩١٢-١٩٥٦) تظل فقيرة من حيث الدراسات الاقتصادية والاجتماعية مقارنة بباقي المراحل التاريخية الأخرى من جهة، وبعدها المواضيع السياسية والإدارية من جهة أخرى. ولعل لهذا الأمر ارتباط بالموقف المناهض للتجربة الاستعمارية واستمرارية الحذر والتوجس منها، على الرغم من أهمية هذه المرحلة في استيعاب الواقع التاريخي المغربي واستشراف مستقبله.

٢/٣- المقاربة والتناهج

كان لتأثير الحوليات انعكاس على تطور المفاهيم والمناهج المعتمدة، إذ لم يعدّ الاعتماد مقتصرًا على الحكي والسرد وحدهما بل أصبح التحليل والتركيب من أساليب اشتغال المؤرخ المغربي المعاصر. ونلمس هذا الأمر في الإيمان القوي بالتفاعل المتين بين التاريخ وباقي العلوم الاجتماعية والإنسانية في عملية التحليل، حيث تتم الاستعانة بمفاهيمها وآليات اشتغالها. وندرج في هذا السياق بعض النماذج:

اعتمد عبد الله العروي في كل كتاباته على المزاجية بين الانفتاح على العلوم السياسية والمقاربة السوسولوجية من جهة، والتعامل الصارم والدقيق مع الوثائق التاريخية من جهة أخرى. وقد ظل حضور التاريخ التقليدي، خصوصاً في جانبه السياسي حاضرًا في كل مؤلفاته بصيغة من الصبغ، ويعترف أنه قدم التاريخ كإسطوغرافيا^(٧٩). ففي أطروحته الموسومة "بالأصول الاجتماعية والثقافية للقومية المغربية"، قام بتشريح الأسس الإيديولوجية للحركة الوطنية ووضعها في إطارها السوسيو-تاريخي مقدّمًا تحليلًا لآليات اشتغال النظام السياسي المغربي، عن طريق تفكيك عناصره إلى مجموعات تختلف في تكوينها وسلطتها (الفقهاء- العلماء- الشرفاء...)، ودراستها بشكل منفصل قبل تركيب أساليب توزيع السلطة بينها. كما تابع التغييرات التي لحقت هذا النظام خلال فترة القرن التاسع عشر مع التمييز بين آليات تشكل العلاقات بين المركز والهامش.

مساعي السوسولوجيا، على سبيل المثال، هو اكتشاف مبادئ التوازن، في حين أن هدف المؤرخ هو الكشف عن التحولات، بناء على تحليل الوقائع والأحداث. لهذا نستشف من هذه الحالات التي أوردتها مدى إتقان أصحابها لمختلف القضايا التي تطرحها العلوم الاجتماعية والإنسانية، مع دراية بأبعاد وخلفيات مناهجها والتحكم في توظيفها في التاريخ كعلم يرتكز أساساً على الإحساس بفعالية الزمن.

٣/٣- الزمن والتحقيب

يُعدّ التحقيب التاريخي لب عمل المؤرخ، فهو الوعاء الذي ينظم به أحداث الماضي في إطار بنية زمنية واضحة المعالم ليس فقط من حيث بدايتها ونهايتها، بل حتى على مستوى مضمونها وطبيعتها حركية الفاعلين وفعاليتهم وسط دواليبها. ولهذا فإن أي تجديد في التاريخ يفترض إعادة النظر في التحقيب القائم، لأنه مرتبط بشكل مركب ومندمج مع الزمن والموضوع والوثيقة والمقاربة. وفي هذا الصدد، ربط عبد لله العروي هدف تجديد تاريخ المغرب بإعادة تحقيب^(٨٣).

فإذا كان التحقيب الكلاسيكي رابعياً (تاريخ قديم، وسيط، حديث ومعاصر) أو ثلاثياً (المرحلة الرومانية، المرحلة الإسلامية، المرحلة الاستعمارية الحديثة) أو عقائدياً (التاريخ الإسلامي، التاريخ المسيحي) أو مبنيًا على تسلسل الأسر الحاكمة، فإن التحقيب المعاصر لدى عدد من المؤرخين المغاربة المعاصرين يتسم بالتفتت، إذ يتعدد بتعدد الإشكاليات.

الجدير بالإشارة أن التحقيب غدا يختلف بين مؤرخي الدين ومؤرخي الاقتصاد والمجتمع والسياسة والثقافة، فلكل موضوع تحقيب خاص والذي ينطوي بدوره على سلسلة من التحقيقات التي تتباين باختلاف وتعدد مستويات وزوايا النظر، لأن التحقيب ليس مجرد فواصل زمنية لفرز المنعطفات الحاسمة في التاريخ، بل يحتضن بين ثناياه موقف المؤرخ من التسلسل الزمني للأحداث وخلفياته المختلفة.

اقتبس عدد مهم من المؤرخين المغاربة المعاصرين المفهوم البروديلي للمدة الطويلة ووظفوه في دراسة البنيات الاجتماعية والاقتصادية والفكرية والسياسية للمغرب. وبالرغم من استمرار مجموعة مهمة في التخصص في إحدى الأزمنة الرباعية المذكورة آنفاً، فإن الغالب هو تناول مجموعة من القضايا على مدى زمني ممتد وتجاوز التقسيمات النمطية بناء على الدول المتعاقبة على تاريخ البلاد، بل ظهرت تحقيقات متنوعة حسب المناطق. ففي دراستهما عن الشاي كعادة مترسخة في المجتمع المغربي انطلق كل من عبد الأحد السبتي

ولعل التنصيص على هذا المنهج له ما يبرره من وجهة نظر المؤرخ المُحلل، الذي يسعى إلى بناء الحدث بدل استخراج وقائع جافة من مختلف المصادر والاقتصار على تعاليق مقتضبة عليها، كما أنه يجد صعوبة كبيرة في الانطلاق من الحدث ذاته، لأن ما يستهويه هي الآثار المترتبة عنه. ويستمد هذا الموقف أهميته من كون فعالية الآثار التي تخلفها الأحداث على الذاكرة الجماعية تستمر لمدى زمني طويل وتحول إلى قوة فاعلة في التاريخ.

ويكاد تطبيق هذا المنظور المجدد مستحيلًا دون الاستعانة بخبرات متعددة وآليات متنوعة قصد الإحاطة بسباق وتطورات الحدث، عبر الانفتاح على مجموعة من العلوم، لأن "المؤرخ كالقاضي يحتاج دائمًا إلى خبراء وعددهم يتكاثر مع تقدم العلوم، كذلك المؤرخ يستغل كل خبرة جديدة يتحقق من نفعها له"^(٨٤). وبهذا انتقل البحث عن الحقيقة المطلقة وسط الوثائق إلى تفكيك خطابها والبحث حتى في الجوانب المضرة والمسكوت عنها، بل يستطيع المؤرخ توظيف حتى ما يعتبر كذبًا وبهتانًا وزورًا من طرف المؤرخ التقليدي عبر البحث عن سياقه وبنيتها ووظيفته، لأن " للزوير دلالة وللوثيقة المزورة دلالة وإن كانت غير قيمة الوثيقة الصحيحة"^(٨٥).

إن الاعتماد على العلوم السياسية والسوسولوجيا والأنتروبولوجيا وغيرها من العلوم من الأسس البحثية التي يؤمن بها عدد مهم من المؤرخين المغاربة. ولهذا لم يتردد عدد منهم في توظيف العديد من المناهج منها المنهج الإحصائي، الذي وظفه عبد اللطيف الشاذلي في دراسة التصوف وعمر أفا في دراسة مسألة النقود في تاريخ المغرب المعاصر. لأن لهذه المناهج أهمية كبيرة في كتابة تاريخ المجتمعات التي لا تتوفر سوى على مصادر مادية ولا مادية محدودة أو ظلت دون دراسة أثرية وتراثية دقيقة أو تتسم بتقطعها الزمنية والموضوعاتية، بل إن التأويل على أسس متينة يرتبط ارتباطًا قويا بمدى الانفتاح على باقي العلوم. فالمنظور التركيبي والشمولي للتاريخ يدفع المؤرخ "إلّا اضطرار إذا للتعامل مع إنتاجات من حيثيات متعددة منها الجوار الإبيستمولوجي وإغناء الأسئلة وفقر الوثائق الذي يدفع إلى تشميل محدود"^(٨٦). فهكذا أصبح التفاعل بين الجانب التوثيقي والجانب الإشكالي ذا دينامية قوية، قصد فهم واستيعاب مختلف التحولات التي شهدتها التاريخ المغربي.

وعلى كل حال، فيبدو أن الاستفادة الجيدة للمؤرخ من العلوم الأخرى رهين بضبط مفاهيم وآليات اشتغالها وحدود توظيفها في التاريخ، أو بعبارة أخرى: "أن الذي يفيد من التقاء علمين هو الذي يكون على بصيرة من قواعد كليهما"^(٨٧). لأن

استفاد عدد من المؤرخين المغاربة من هذه التجربة التاريخية أيما استفادة. إذ أغنت بحوثهم التاريخية على جميع الأصعدة، بيد أن ندرة المادة المصدرية المتعلقة بالتاريخ الاقتصادي والاجتماعي والذهني وصعوبة الوصول إلى مجمل الأرشيف الرسمي وأرشيف بعض المؤسسات الدينية والاجتماعية وضعف رقمنة الأرشيف جعلهم يبذلون جهوداً مضنية ومرهقة للاطلاع عليها وجمع الرواية الشفوية وتحليلها. فكان لهذا الواقع تأثير على المجهودات التحقيقية للكتابات التاريخية المغربية التي ظل فيها حضور الجوانب التقليدية يتّنا.

وبناءً على ذلك، فإن القدرة على إنجاز بحوث تاريخية رصينة مندرجة في مسار تطور وتجديد الكتابة التاريخية رهين بعدة مسائل منها: المحافظة على الأرشيف وحفظ المتناثر منه في مناطق ومؤسسات متعددة من البلاد في مؤسسة أرشيف المغرب، مع تسهيل سبل اطلاع المؤرخين وعموم الباحثين عليه. وكذا العمل على رقمنة الأرشيف المتعلق بالبلاد والموجود في العديد من الخزانات والأرشيفات الأجنبية وتمتين الروابط الثقافية بين تلك المؤسسات والمختبرات التاريخية الجامعية المغربية.

وتظل إعادة النظر في مناهج تدريس التاريخ ورشا له بعد تجديدي مهم ويمكن له المساهمة في تحديث جميع مناحي الحياة. ويقتضي ذلك الانفتاح على العلوم الاجتماعية والإنسانية والدراسات الميدانية، مع التركيز على دراسة تطور المناهج التاريخية في العالم وإبراز أهمية تلاقحها مع باقي العلوم. ويرتبط بهذا الجانب الانفتاح على دراسة تاريخ المجتمعات الأخرى والتعرف على واقع الدراسات التاريخية بها، بدل التمرکز على الذات، فضلاً عن تقوية حضور النقاش المنهجي في التأليف التاريخي وطرق أبواب مدارس تاريخية أخرى عالمية، انسجاماً مع التطورات التي يشهدها الواقع العالمي، وما تفرضه العولمة الثقافية من انخراط في السوق الحرة "لعولمة المناهج التاريخية".

وعبد الرحمان لخصاصي من القرن الثامن عشر الميلادي، باعتباره بداية دخول ذلك المشروب إلى القصور السلطانية كدواء انطلقاً أوروبا، فانهى بهما المطاف في التاريخ الراهن. وذلك لقا تحول الأتاي إلى مشروب عادي ومتداول بشكل واسع وسط العامة، فتشكلت حوله عادات متعددة في تهيئته وتذوقه وشربه^(٨٤).

ولا شك أن طبيعة المواضيع كانت دافعا إلى إعادة النظر في التحقيب الكلاسيكي، ويرجع عبد المجيد القدوري اعتماد المدة الطويلة إلى ضرورة تتبع المراحل التاريخية وإبراز خصوصياتها والوقوف عند مسألة الاستمرارية والتراكم أو الانقسامية والتقطع^(٨٥).

فعل هذا المنوال، غدا المؤرخ المغربي المعاصريني الحدث بناءً نظرياً، انطلقاً من تساؤلاته ومناهجه ومن هموم عصره واعتماداً على مصادر متنوعة، لا باتباع التحقيب السياسي المبني على المحددات الكرونولوجية لأزمته سيادة الدول المتعاقبة على حكم البلاد أو التقسيم الكلاسيكي للحقب التاريخية، وإنما استناداً إلى إشكالية موضوعه، والتي تستدعي في الغالب استحضار المدى الزمني الطويل. ولكن اللطمثان لهذا التحقيب دفع بعدد محدود من المؤرخين إلى افتراض استمرار "العصر الوسيط" إلى حدود تعرض البلاد إلى الحماية. ولذلك فيلزم التشكيك فيما قد يظهره الزمن الطويل من تجليات الجمود والثبات في التاريخ المغربي، عن طريق "التنقيب لمعرفة مفاصل الحقب حسب مختلف العصور والجوانب المؤسساتية والمادية والثقافية"^(٨٦)، وهي وسائل يمكنها أن تبرز الدينامية التي ميزت التاريخ المغربي.

خاتمة

تُعَدُّ مدرسة الحوليات حلقة من حلقات الإنتاج المعرفي التاريخي تجاوز تأثيرها الحدود الفرنسية، وفتحت آفاقاً جديدة للبحث التاريخي سواء من حيث الرؤية أو قضايا الاشتغال استجابة للمتغيرات المعرفية والتاريخية التي عرفها العالم خلال القرن العشرين، حيث تغير الواقع التاريخي وتطورت المناهج العلمية. وبفضلها انتقل التاريخ من مقاربة ماضوية إلى علم يهتم بالموازاة مع الماضي بالإشكالات المعاصرة، ومن علم يقتصر على دراسة التحولات إلى علم يهتم بالثوابت والبنىات ويقدم إجابة عن الإشكاليات التي يواجهها الإنسان المعاصر.

الهوامش:

- (٢٢) عبد الله العروبي، م.س.، ص. ١٨٧.
- (23) P. Chaunu, les dépassements de l'histoire quantitative: rétrospective et perspective, centre de la recherche quantitative, Caen, 1972, p.651.
- (٢٤) وجيه كوثراني، م.س.، ص. ٢٠٧-٢٠٨.
- (٢٥) عبد الله العروبي، م.س.، ص. ١٨٧.
- (٢٦) فرانسوا دوس، **التاريخ المفتت من الحوليات إلى التاريخ الجديد**، ترجمة: محمد الطاهر المنصوري، المنظمة العربية للترجمة، ٢٠٠٩، ص. ٥٠.
- (27) P. Burke, The French historical revolution; the Annales School, 1929-1989, Polity Press, Cambridge, 1990, pp. 12-30
- (٢٨) جاك لوغوف، م.س.، ص. ٨٦-٨٨.
- (٢٩) خالد طحطح، **عودة الحدث التاريخي**، دار توبقال للنشر، الدار البيضاء، ٢٠١٤، ص. ٣٣-٣٤.
- (٣٠) جاك لوغوف، م.س.، ص. ٨٨.
- (31) L. Febvre, combats pour l'histoire, A. Colin, Paris, 1953, p.7
- (32) Ibid., p.8
- (33) F. Braudel, écrits sur l'histoire, unité et diversité des sciences de l'homme, éd. Flammarion, 1969, p.55
- (٣٤) وجيه كوثراني، م.س.، ص. ٢٠٩.
- (35) A. Burguiere, histoire d'une histoire: la naissance des Annales, in: Annales ESC, 34 année, N.6, novembre-décembre 1979, p.1351
- (٣٦) عبد الله العروبي، م.س.، ص. ١٨٦-١٨٧.
- (37) L. Febvre, op.cit., p.340
- (٣٨) محمد حبيدة، **مدرسة الحوليات، مفاهيم التحليل البروديلي**، في: مجلة أمل، العدد ٣، ١٩٩٣، ص. ٧٨.
- (٣٩) وجيه كوثراني، م.س.، ص. ٢٠٢-٢٠٣.
- (٤٠) فيرناند بروديل، **تكوين كموخ**، ترجمة محمد حبيدة ضمن كتاب: من أجل تاريخ إشكالي، ترجمات مختارة، منشورات كلية الآداب والعلوم الإنسانية بالطنجة، ص. ٦٨.
- (41) Bouvier Jean. Feu François Simiand ?, In: **Annales. Economies, sociétés, civilisations**. 28^e année, N.5, 1973, pp. 1173-1192, (en ligne), www.persee.fr/doc/ahess_0395-2649_1973_num_28_5_293415, consulté le 20 octobre 2018 à 23h08.
- (٤٢) الخصاصي مصطفى، **قضايا إبستمولوجية وديداكتيكية في مادتي التاريخ والجغرافيا**، مطبعة النجاح، الدار البيضاء، ٢٠٠١، ص. ٣٢.
- (43) Marc Bloch, apologie pour l'histoire ou métier d'historien, éd. Armand Colin, Paris, 1993, p.27
- (44) F. Braudel, op.cit., pp. 85-86
- (٤٥) عبد الله العروبي، م.س.، ص. ١٨٨.

- (١) يتعلق الأمر خصوصًا بالأعمال التالية: أشغال ندوة: **البحث في تاريخ المغرب: حصيلة وتقويم**، منشورات كلية الآداب والعلوم الإنسانية بالرباط، ١٩٨٩. مجموعة من المقالات المنشورة في: مجلة دراسات مغربية، عدد ١٩، مؤسسة الملك عبد العزيز، الدار البيضاء، ٢٠٠٥.
- (٢) جاك لوغوف، **التاريخ الجديد**، ترجمة محمد الطاهر المنصوري، المنظمة العربية للترجمة، بيروت، ٢٠٠٧، ص. ١٠٠.
- (٣) رأفت غنمي الشيخ، **فلسفة التاريخ**، دار الثقافة والنشر والتوزيع، القاهرة، ١٩٨٨، ص. ١٠٨.
- (٤) ويل ديورانت، **قصة الفلسفة**، ترجمة فتحي، مؤسسة الأهرام للنشر والتوزيع، القاهرة، ١٩٩٦، ص. ٣٩٣.
- (5) Saint -Beuve M., les œuvres complètes de Chateaubriand, librairie Garnier Frères, Paris, 1975, pp.50-59
- (6) Ibid., p.13
- (7) Ibid., pp.1-17
- (8) Guizot M., l'histoire de la civilisation en Europe depuis la chute de l'Empire romaine jusqu'à la révolution française, librairie Académique, Paris, 1878, pp. I-IV
- (9) Saint -Beuve M., op.cit., p.8
- (١٠) ويل ديورانت، م.س.، ص. ٤٠٢.
- (١١) نفسه
- (١٢) قاسم عبده قاسم، **تطور مناهج البحث في الدراسات التاريخية**، في: مجلة عالم الفكر، مج. ٢٠، عدد ١، الكويت، ١٩٨٩، ص. ١٦٩-٢١٤.
- (١٣) وجيه كوثراني، **تاريخ التأثير، اتجاهات- مدارس- مناهج**، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، الدوحة، ٢٠١٣، ص. ٢٠٦.
- (14) André Burguière, l'anthropologie historique et l'école des annales, in: Les Cahiers du Centre de Recherches Historiques [En ligne], 22 | 1999, mis en ligne le 17 janvier 2009, consulté le 19 avril 2018.
- (15) Espinas George, Pirenne H., les villes du moyen âge: essai d'histoire économique et sociale, 1927, compte rendu, in: Revue du nord, n.64, 1930, pp.295-303
- (16) Carole Reynaud-Paligot, les Annales de Lucien Febvre à Fernand Braudel entre épopée coloniale et opposition Orient/Occident, in: French Historical Studies, Vol.32, n.1, winter 2009, p.135.
- (١٧) عبد الله العروبي، **مفهوم التاريخ والألفاظ والمذاهب**، المركز الثقافي العربي، الدار البيضاء، ٢٠٠٥، ص. ١٣٦.
- (١٨) نفسه، ص. ١٣٣.
- (١٩) وجيه كوثراني، م.س.، ص. ٢٠٠.
- (٢٠) عبد الله العروبي، م.س.، ص. ١٨٧.
- (٢١) جوزف هورس، **قيمة التاريخ**، ترجمة: نسيم نصر، منشورات عويدات، ط. ٣، ١٩٨٦، ص. ١١٢.

- (٧٠) محمد العيادي، **المدرسة التاريخية المغربية الحديثة: الإشكاليات والمفاهيم**، في: مجلة دراسات مغربية، عدد ١٩، مؤسسة الملك عبد العزيز، الدار البيضاء، ٢٠٠٥، ص. ١٦.
- (٧١) أحمد التوفيق، **المجتمع المغربي في القرن التاسع عشر (ابنولتان ١٨٥٠-١٩١٢)**، منشورات كلية الآداب و العلوم الإنسانية، ط.٢، الرباط، ١٩٨٣.
- (٧٢) عمر أفا، **مسألة النقود في تاريخ المغرب في القرن التاسع عشر (سوس ١٨٢٢-١٩٠٦)**، منشورات كلية الآداب والعلوم الإنسانية الرباط، سلسلة رسائل وأطروحات، رقم ٢٥، الرباط، ١٩٩٥، ص. ٨.
- (٧٣) عمر أفا، **تاريخ المغرب المعاصر، دراسات في المصادر والمجتمع والاقتصاد**، منشورات كلية الآداب والعلوم الإنسانية بالرباط، ٢٠٠٤، ص. ٣٣.
- (٧٤) محمد العيادي، م.س.، ص. ٢٢-٢٣.
- (٧٥) عبد الأحد السبتي، **التاريخ والذاكرة**، أوراش في تاريخ المغرب، المركز الثقافي العربي، ٢٠١٢، ص. ٧٣.
- (٧٦) عبد المجيد القدوري، **المغرب وأوروبا ما بين القرنين الخامس عشر والثامن عشر (مسألة التجاوز)**، المركز الثقافي العربي، الدار البيضاء، ٢٠١٢، ص. ١٩.
- (٧٧) عبد الله العروبي، **مفهوم التاريخ...**، م.س.، ص. ٢٩٠.
- (٧٨) عمر أفا، **تاريخ المغرب...**، م.س.، ص. ١٥.
- (٧٩) عبد الله العروبي، **مفهوم التاريخ...**، م.س.، ص. ٨١.
- (٨٠) عبد الله العروبي، **مجمل تاريخ المغرب**، المركز الثقافي العربي، الدار البيضاء، ٢٠٠٩، ص. ١٩.
- (٨١) محمد العيادي، م.س.، ص. ٢٢.
- (٨٢) نفسه، ص. ١٨.
- (٨٣) عبد الله العروبي، **مجمل تاريخ المغرب**، م.س.، ص. ٢٤.
- (٨٤) عبد الأحد السبتي وعبد الرحمان لخصاصي، **من الشاهي إلى الأتالي: العادة والتاريخ**، مطبعة دار أبي رقراق، ٢٠١٢.
- (٨٥) عبد المجيد القدوري، م.س.، ص. ٢١.
- (٨٦) محمد العيادي، م.س.، ص. ٢٥.
- (46) F.Braudel, La méditerranée et le monde méditerranéen a l'époque de Philippe II (1558-1598) Vol.2, nouv. Ed, 1986, p.628
- (٤٧) السيد ياسين، **البحر الأبيض المتوسط باعتباره منطقة استراتيجية**، مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية، الإسكندرية، ٢٠٠٦، ص. ٤.
- (٤٨) نفسه.
- (٤٩) قيس ماضي فرقة، **المعرفة التاريخية في الغرب مقاربات فلسفية وعلمية وأدبية**، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، الدوحة، ٢٠١٣، ص. ٢٠٣.
- (٥٠) نفسه، ص. ٢٠٤.
- (٥١) عبد الله العروبي، م.س.، ص. ١٨٨-١٨٩.
- (٥٢) محمد حبيدة، م.س.، ص. ٧٨.
- (53) F. Braudel, écrits sur l'histoire, op. Cit., p. 85.
- (٥٤) عبد الله العروبي، م.س.، ص. ١٨٨.
- (٥٥) المرجع نفسه.
- (٥٦) وجيه كوثراني، م.س.، ص. ٢١٢.
- (57) Louis Michel, le territoire de l'historien d'Emmanuel Le Roy Ladurie ou l'histoire des Annales à la troisième génération, in: Revue de l'histoire de l'Amérique française, v.28, n.1, 1974, (en ligne), 95-103. <https://doi.org/10.7202/303331ar>, consulté le 22 juillet 2018 à 10h.
- (58) François Dosse, à l'Ecole des Annales, une règle : l'ouverture disciplinaire, in : revue: Hermès, n.67, 2013, pp.106-112
- (٥٩) قيس ماضي فرقة، م.س.، ص. ٢٣٢.
- (٦٠) قاسم عيده قاسم، م.س.، ص. ١٦٩-٢١٤.
- (٦١) خالد طحطح، م.س.، ص. ٣٨.
- (62) Krakovitch Odile, Alain Corbin, les cloches de la terre, paysage sonore et culture sensible dans les campagnes du XIX siècle, compte rendu, in: revue d'histoire du XIX siècle, t.11, 1995, pp.148-150.
- (٦٣) قيس ماضي فرقة، م.س.، ص. ٢٠٥.
- (٦٤) خالد طحطح، م.س.، ص. ٧٧-٧٨.
- (65) Roman Bertrand et Guillaume Calafat, la microhistoire globale: affaires (s) à suivre, in: Annales. Histoire, sciences sociales, Vol.73 année, n.1, 2018, pp.4-12.
- (٦٦) عبد الله العروبي، **مفهوم التاريخ**، م.س.، ص. ١٨٩.
- (٦٧) محمد المنصور، **الكتابة التاريخية بالمغرب خلال ثلاثين سنة (١٩٥٦-١٩٨٦): ملاحظات عامة**، ضمن أعمال ندوة: البحث في تاريخ المغرب: حصيلة وتقويم، منشورات كلية الآداب والعلوم الإنسانية بالرباط، ١٩٨٩، ص. ٢٢-٢٣.
- (٦٨) إبراهيم بوطالب وآخرون، **تاريخ المغرب**، المكتبة الوطنية، الدار البيضاء، ١٩٦٧.
- (٦٩) نفسه، ص. ٢.